تقرير اللجنة التحقيقية عن عقود الإعلام..(شركة رامن التجارية)

-ليس في شهادة تأسيس الشركة اي دليل يثبت ان عاروري له علاقة بالشركة المزعومة (رامن) - توقيع العقد مع (رامن) باطل وغير شرعي لعدم حصوله على قرار من مجلس المفوضية

ديباجة

بعد دراسة الوثائق ، سندات الصرف ، العقد ، الهوامش المكتوبة ، والخلاصات والتعليقات على جملة أوراق ومستندات تخص شركة (رامن للتجارة العامة).

وبعد القيام بزيارات لمرافق إعلامية ، وإجراء اتصالات هاتفية ومقابلات وأحاديث خاصة وغيرها.

وأثر مقابلة السيد فراس عبد الله عاروري والاستفسار منه عما كان يفعله قبل قدومه للعراق ، وعن عمله السابق حيث اشار أنه فلسطيني أردني درس في الولايات المتحدة وعاد إلى رام الله في فلسطين ليعمل في مجال الكومبيوتر ولإخلاصه ومحبته للعراق (!!) جاء إلى هناك ليقدم خدماته وليعمل في مجال الكومبيوتر للانتخابات والعملية الانتخابية..

وبعد دراسة الملف ، وتحليل الوصلات المعطاة من الدائرة المالية ، توصلنا إلى استنتاجات عديدة وكثيرة ونبدأ بذكر ما يلي:

١- ظهر على سند الصرف رقم ٧٥ الصادر في ١٧/ ١/ ٢٠٠٥ وفي هامش كتبه السيد (..) نائب المدير العام التنفيذي، أنه تم التعاقد مع شركة "رامن" بناء على الدعوة المباشرة لعدة شركات وتوفر ثلاثة عروض هي عرض "الإبداع المعاصر" وعرض "بيل بوتنجر" وعرض "رامن" وتم الاتفاق على التعاقد مع شركة رامن بتوجيه من رئيس الإدارة الانتخابية" (مرفق رقم -١-).

٢- من الطبيعي بعد موافقة الإدارة الانتخابية أن تقوم (رامن) بتقديم أوراق ثبوتية حول وضعها المادي والإداري والفني والاختصاصي مع تقديم نماذج مما فعلته في السابق في مجال الإعلان.. ولكن ظهر أثناء التدقيق الذي أجرينا أن كل ذلك لم يحصل وتم توقيع العقد مع هذه الشركة دون الطلب منها تقديم ما يفترض تقديمه، ولكن ما ظهر كان غير ذلك وهو:

أ- إن الشهادة المقدمة بتأسيس شركة (رامن) هي (للتجارة العامة المحدودة) وليست معنية إطلاقاً "بالإعلام والإعلان" ولم نجد في وثائق "الإضبارة" التي زودتنا بها الإدارة الانتخابية أية ورقة تدلل على أن هذه الشركة مارست ولو مرة واحدة عمل "إعلاني –إعلامي" بل إنها شركة تتعاطى العمل التجاري الصرف، وهنا يبرز السؤال لماذا وقعت الإدارة الانتخابية العقد مع الشركة؟ واختارتها من بين الشركات الأخرى؟؟..

ب- لم نجد في شهادة "تأسيس الشركة" أو في خطاب وزارة التجارة (مرفق رقم -٢-) أي دليل يثبت أن السيد فراس عبد الله عاروري له علاقة بالشركة المزعومة وكل ما ظهر اسم مساهم آخر غير معروف وهنا يمكن طرح سؤال لماذا لم ينتبه السيد عادل اللامي "مدير الإدارة الانتخابية" إلى مثل هذه الأمور المهمة؟...

ج- إن عقد التأسيس والخطاب المرفق به لم يحتويا على اسم "السيد فراس عاروري" إطلاقاً وقد قدمهما الموما إليه إلى الإدارة الانتخابية على شكل (فوتوكوبي) مسحوبة بشكل سيئ وغير مصدقة ومختومة حسب الأصول.. وبعد الاستفسار من الجهات المعنية (غرفة تجارة بغداد ومسجل الشركات) ظهر أن السيد عاروري غير مذكور في السجل وهو ليس مديرها المفوض وهنا يبرز سؤال كيف وقعت الإدارة الانتخابية عقدها معه دون التدقيق في كل ذلك؟ ولماذا اختار السيد عادل اللامي هذه الشركة؟...

د- خلاصة هذا القسم من دراسة الوثائق الأولية "وبشكل عام" بدا لنا أن أمراً غير مفهوم حاصل، في مسألة تقديم الوثائق إلى الإدارة الانتخابية في المفوضية العليا للانتخابات حيث لم يجر التدقيق في هذه الوثائق بشكل يحفظ حقوق المفوضية اللاحقة وملايين الدولارات الممنوحة لهذا الشخص بدون تدقيق.

هذه الخلاصة تقودنا إلى أمور أخرى هي:

٣- استطراداً لما تقدم (ولا نزال هنا في مجال دراسة الوثائق) لاحظنا ما يلي:

أ- دفعت (الإدارة الانتخابية - الدائرة المالية) مبلغاً قدره (٢,٧٥٤,٠٧٦) مليونان وسبعمائة وأربعة وخمسون ألفاً وستة وسبعون دولاراً إلى فراس عاروري وباسمه الشخصي وهذا المبلغ كناية عن نصف مبلغ العقد (راجع ملحق راقم -٢-).. تم الدفع بسند الصرف رقم (٧٥) بتاريخ (٢٠٠٥/١/١٧) وبشيك رقم (٨٤١١٥٦) مسحوب على مصرف الرشيد / الصالحية. لا ندري من وقع على الشيك علماً أن المخولين هم (الدكتور فريد أيار، السيد صفوت رشيد والسيد عادل اللامي) والاثنان الأولان لم يوقعا الشيك المذكور حسب اعتقادنا. بل وقعه هو مع اثنين من إدارته وهنا يتبادر إلى الذهن هل يحق لمن وقع على الشيك التوقيع فعلاً؟..

ب- دفعت الإدارة الانتخابية –الدائرة المالية– مبلغاً قدره (١,٤١٥,٢٥٠) فقط مليون واربعمائة وخمسة عشر ألفاً ومائتان وخمسون دولاراً لا غيرها إلى السيد فراس عبد الله عاروري وباسمه شخصياً وهذا المبلغ كناية عن نسبة ٢٥٪ من مصاريف (شركة رامن للإعلان) حسب العقد طياً.. تم صرف هذا المبلغ بسند صرف رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٧ وبشيك رقم (٨٤١١٥٨٠) مسحوب على مصرف الرشيد –الصالحية.. من وقعه؟؟.

وتبقى هنا مسألة التوقيع على الشيك والصلاحية الممنوحة لذلك؟

ج- دفعت الإدارة الانتخابية –الدائرة المالية– مبلغاً قدره (١,٢٣٥,٥١٣) فقط مليون ومائتان وخمسة وثلاثون ألفاً وخمس مائة وثلاثة عشر دولاراً أمريكياً كدفعة أخيرة بعد حجز ١٠٪ من مبلغ الدفعة الأخيرة لحين جلب باقي المتطلبات (بمعنى لم تقدم الشركة الإيصالات) وتأكيدات النشر تم دفع هذا المبلغ بموجب سند صرف رقم (١١) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠ بشيك رقم (٨٤١١٥٩٣) مسحوب على مصرف الرشيد –الصالحية. وايضاً إلى السيد فراس عاروري باسمه الشخصي وهنا أيضاً نتساءل من يحق له التوقيع على شيك يحمل مثل هذا المبلغ؟.. لقد ألغى السيد عادل اللامي التواقيع المعتمدة عن مجلس المفوضين لدى البنوك ووضع موظفين مخلصين له دون علم مجلس المفوضين الذي هو السلطة العليا في المفوضية.

د- إن مجموع ما تم دفعه بلغ (٥,٤٠٤,٨٣٩) دولاراً من أصل قيمة العقد البالغة (٥,٦٦١,٠٠٠) دولار وأن ما تبقى لدى المفوضية –لحفظ حقوقها (!!) يبلغ فقط ١٥٦,١٦١ فقط مائة وستة وخمسين ألفاً ومائة وواحد وستين دولاراً.

ملاحظة حول الفقرة (٣)

أولاً: رغم أن عقد تأسيس الشركة المقدم (وهو غير قانوني وغير مصدق) نص على أنها شركة للتجارة العامة فإن سندات الصرف الثلاثة تشير إلى (شركة رامن للإعلان) وهذه حجة للتدليل بأن التعامل هو مع شركة إعلانية تنطبق مواصفاتها مع المواصفات المفروض ذكرها عند "استدراج العروض".. في حين أن عمل الشركة هو (شركة تجارة عامة) إن وجدت.

ثانياً: إن الإدارة الانتخابية –الدائرة المالية لم تطلب من الشركة المذكورة رقم حسابها في البنوك العراقية وسلامة وضعها المالي سيما وأن مبلغ العقد ضخم وكبير فكانت تصدر شيكاتها باسم شخص السيد فراس عبد الله عاروري (على اساس أنه مديرها المفوض) فيما كان المفروض حسابياً أن تصدر الشيكات باسم الشركة.. وهنا تبرز أسئلة كثيرة حول مدى مطابقة صدور الشيكات مع النظم الحسابية سيما وان السيد عاروري (لم) يقدم أي مستند رسمي يدلل على أنه المدير المفوض لهذه الشركة المزعومة.

ثالثاً: بدا واضحاً من المطالعة المثبتة على سند صرف رقم (١١) المؤرخ في ٢٠٠٥/٣/١٠ (ملحق رقم -٣-) أن الشركة المذكور لم تف بالمتطلبات المنصوص عليها في العقد فقامت الإدارة الانتخابية بحجز مبلغ ١٠٪ من المبلغ المتبقي ودفعت الباقي فيما كان المفروض أن (تمتنع) عن تسديد المبلغ برمته لحين توفير هذه المتطلبات وهنا يبرز سؤال كيف حصل هذا "الاجتهاد" بحجز ١٠٪ وعلى أي قانون مالي تم الاستناد أليه، ولماذا هذا التسهيل لهذه الشركة؟ هذا مع الإشارة إلى أن الشركة لم تف بأي التزام بمجال تقديم مستندات النشر بعد كل فترة تطالب فيها بتسديد بعض المبالغ.. وهذا ما يخالف العقد والاتفاق المبرم.

رابعاً: الملاحظ أن العقد مع شركة رامن التجارية وقع على عجل ودون دراسة من الدائرة القانونية بدليل أن تاريخه ظهر كما يلي (٢٠٠٥/١/٣) وهو أمر لم نعرف ماذا يعني حقاً إضافة لذلك وجدنا أن هناك تعديلات أجريت عليه لمصلحة الشركة من قبل الإدارة الانتخابية وبتوجيه من السيد عادل اللامي ومنها ما جاء في الفقرة رابعاً حيث تم تخفيض كفالة الطرف الثاني من (٢٥٪) إلى (٥٪) وهذا مما سهل أمام الشركة الاتيان بخطاب ضمان بمبلغ قدره (٢٨٣,٠٥٠) مائتان وثلاثة وثمانون ألفاً وخمسون دولاراً أمريكياً بدلاً من (١,٤١٥,٧٥٠) دولاراً.

خامساً: أضيف إلى العقد الأصلي عقد ملحق رقم (٦) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٥ بين (السيد عادل اللامي رئيس الإدارة الانتخابية إضافة لوظيفته وشركة رامن للإعلان (وليس للتجارة العامة) كما في الوثائق المتوفرة ويمثلها السيد فراس عبد الله عاروري.

العقد (الجديد) الملحق ذيل بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٠ بمبلغ قدره (٥٦٨,٠٢٧) فقط خمسمائة وثمانية وستون ألفاً وسبعة وعشرون دولاراً أمريكياً لطبع:

١٥ بوستراً = مجموع (٥,١١٦,٠٠٠) بوستر (لدينا بعضها)

٣ كتيبات = مجموع (٦٠٠,٠٠٠) كتيب (غير موجودة)

لافتات = مجموع (٣٥,٠٠٠) غير موجودة

سادساً: إن العقد (ملحق رقم -٤-) فيه الكثير من العمومية التي تحتاج إلى جهد خاص وإثباتات لمعرفة حسن تنفيذ هذه الفقرة من العقد، ويحتاج إلى تقرير خاص به.

سابعاً: في المحضر رقم (٦٥) بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢ اجتماع مجلس المفوضين استمع المجلس إلى مدير الاتصال بالجمهور (فقرة ثانياً) حول العروض المقدمة من قبل شركتي (بوتنجر) و (الإبداع المعاصر) وهما عرضان (فعليان) من أصل أربعة وقد أبلغ المجلس بأن أفراد شركة الإبداع المعاصر لديهم إمكانية حيث عملوا سابقاً مع المفوضية وهم "العطاء الأقل" لذا يرشحهم مدير الاتصال بالجمهور بمنح العطاء إياهم.

وبعد المناقشة تم اتخاذ:

أولاً: مناقشة العقد مع شركة الإبداع المعاصر العراقية للطباعة بناء على توصية اللجنة الخاصة بدراسة عروض الشركات المتعلقة بالحملة الإعلانية.. (ملحق رقم -٥-).

طبعاً هذا الأمر لم يحصل ولم نجد أي مستند يدلل على تنفيذ القرار أو إجراء أية مناقشة أو تأسيس أية لجنة لدراسة الموضوع.. بل أهمل برمته وكأنه لم يكن.

ثامناً: في المحضر رقم (٧٠) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٥ والفقرة اولاً جاء ما يلي:

"اطلع المجلس على العقد مع "شركة رامن للإعلان" والمحرر بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣ وبعد المناقشة حول إجراء تغطية إعلامية مكثفة وبجميع اللغات وذلك تعويضاً عن الفترة السابقة والتي تضمنت نقصاً إعلامياً وأن مصلحة المفوضية تقضي مضاعفة العمل الإعلامي وأكد على إبرام عقود إضافية وذلك لضيق الوقت على إجراء الانتخابات مع التأكيد على سلامة الموقف المالي والقانوني لإجراءات توقيع العقود..

تحفظ على هذا القرار كل من المفوضين عز الدين المحمدي، سعاد الجبوري، عائدة الصالحي وحمدية الحسيني ولم يوقع على المحضر أو القرار الدكتور فريد ايار والدكتور عبد الحسين الهنداوي.

هذا الأمر يعني أن إجراء التوقيع على العقد مع "شركة رامن" من قبل السيد عادل اللامي المدير العام للإدارة الانتخابية باطل وغير شرعي لعدم حصوله على قرار من المجلس حيث إن الأغلبية لم توافق عليه وأن المدير العام للإدارة الانتخابية وقع على العقد البالغ (٥,٦٦١,٠٠٠) دولار حتى قبل مناقشة الأمر من قبل المجلس الذي هو السلطة العليا في المفوضية مما يعني تحمله المسؤولية الكاملة في ذلك.

توقيع ملحق جديد

أما بالنسبة للملحق الذي وقع مع رامن أيضاً فلم يدرج في جدول أعمال المجلس بل كانت التعليمات شفوية من قبل السيد عادل اللامي رئيس الإدارة الانتخابية ونائبه وقد جاء في مطالعة دونها (.....) رئيس قسم الإعلام في ٢٠٠٥/٣/١٠ أن الطبع (يعني هنا طبع ما طلب في العقد الملحق) تم بناء لتوجيهات السيد رئيس الإدارة الانتخابية ومساعده وبشكل شفوي..

وقد ورد في ذيل المطالعة أن السيد عادل اللامي رئيس الإدارة الانتخابية أكد على شفوية الموافقات مما أكد أيضاً مساعده (.....) على ذلك واشار بأنه لا مانع من صرف مستحقات شركة رامن التي تبلغ (٥٦٨,٠٢٧) دولاراً بدون علم مجلس المفوضين أيضاً... (ملحق رقم -٦-).

وباج أيضاً

بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥ اجتمعت لجنة مشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم ١٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٨ لدراسة عروض أصحاب المطابع لطبع (باج).. تقدمت مطابع عديدة وأوصت اللجنة بالإحالة الى مطبعة (النيزك) كون عرضها هو الأنسب.

السيد عادل اللامي قال في هامش (تحال الى الشركة "فراس") وفي ورقة لاحقة قال مدير دائرة الاتصال الجماهيري في ٢٠٠٥/١/٥ أن النموذج المقترح للباج سيتم طبعه في كندا لغرض توزيعه على الأوساط هنا ولكن السيد عادل اللامي وجه مدير دائرة الاتصال بالهامش (الأستاذ ..) يقدم هذا البوستر للطبع مع الشركة التي تعاقدنا معها لتنفذه –رامن).. توقيع اللامي ١/٦/ ٢٠٠٥.. (ملحق رقم -٧-).

وأخيراً ومما لا شك فيه أن التعمق في تدقيق (جميع) المستندات المتعلقة بهذا الجانب، جانب مجلس المفوضين، يمكن أن يظهر الكثير من الأمور الأخرى التي لم تكن متطابقة مع القوانين والأنظمة المرعية لذلك فإننا نتحفظ على سائر هذه الأعمال ونرى أن يأخذ "المجلس" الذي هو المسؤول الأول والأخير الخطوات اللازمة لتصحيح الخلل بشكل جذري وفعال وتحديد المسؤولين عن هذه الإجراءات المناقضة للقوانين المالية والإدارية للمفوضية وللقوانين العراقية بشكل عام.

الباب الثاني

مصداقية تنفيذ العقد وتأكيدات (أجهزة الإعلام)

تظهر الوثائق "غير الكاملة" المتوفرة لدينا من قبل الإدارة الانتخابية حيث بذلنا جهداً كبيراً ووقتاً للحصول عليها، أن العقد الأول البالغ (٥,٦٦١,٠٠٠) دولار اعتمد بشكل رئيس على بعض وسائل الإعلام العراقية دون غيرها ولا ندري كيف تم اختيار هذه الوسائل إذ لا تتوفر لدينا أية وثيقة يمكن الاعتماد عليها في مجال إجراء المقارنة. وعند سؤال السيد عادل اللامي عن ذلك يقول إنه لا يعلم شيئاً عن الموضوع.

ويبدو من الإطلاع على الوسائل الإعلامية أن الأمر ترك لشركة (رامن) لتقوم بهذه المهمة التي هي من صلب عمل (المفوضية الإعلامي). أما العرض الأول للشركة فقد وصلنا في وقت متأخر جداً أي في ٢٠٠٥/١/١٩ (أصل عرض الشركة المذكورة).

القنوات التلفزيونية ، وهي:

أ- قناة العراقية (لم توفر الإدارة الانتخابية) أية وثيقة للجنة حول تعامل الشركة مع القناة المذكورة.

ب- قناة آشور الفضائية.

ج- قناة السومرية.

د- قناة الديار الفضائية.

هـ- تلفزيون الناصرية.

و- قناة الفيحاء.

أما قنوات (الشرقية، LBC، العربية، النهرين، الفرات وغيرها فلم نجد لها أثراً) مما يرسم علامة استفهام كبيرة في ذلك.

الإذاعات العراقية

أ- إذاعة وتلفزيون النخيل –خاصة.

ب- إذاعة شط العرب –خاصة.

ج- إذاعة المستقبل –خاصة.

د- راديو دجلة –خاصة.

هـ- محطات إذاعية في الرمادي، البصرة، النجف، الناصرية، الحلة، كركوك، الموصل، تكريت، إضافة لبعض إذاعات الـ FM في المحافظات وجميعها تابع لشبكة الإعلام العراقية.

هذا كان أفق الحملة الإعلامية –الإعلانية "لشركة رامن التجارية" (؟؟!!) في الشهر الأول من هذا العام (مؤكدين أن بحثنا تركز على الحملة التلفزيونية والإذاعية فقط) فيما أن ما نشرته الشركة في الصحف يحتاج إلى دراسة وتقرير آخرين قد يأتيان لاحقاً وبعد التأكد مما سيتخذه المجلس بهذا الصدد.

لم يكن سهلاً إطلاقاً الحصول على الوثائق التي طلبتها لجنة التحقيق من الإدارة الانتخابية حول شركة رامن.. مازلنا نطالب ببعض آخر ولكنها موجودة في مكان ما وعندما نطالب تذهب هذه المطالبة إدراج الرياح حيث يقال لنا إنها موجودة في دائرة الاتصال وعندما نتوجه إلى هناك يقال لنا إنها في المالية وهكذا.. دون جدوى وعند الاستفسار من السيد عادل اللامي يقول لنا لا علم لي بأي موضوع.

ويبدو من خلال الملحق (راجع ٨ أيضاً) أن العقد كان راسياً على جهة غير رامن ولكن مدير الإدارة الانتخابية جعل الأمر مختلفاً فعدل حيث (عدل السيد عاروري عرضه بعد رسو العرض على (..).. وهنا تبدو علامات استفهام حول إصرار الإدارة على عقد اتفاق مع عاروري فقط دون غيره.

حقيقة إيصالات شركة رامن

بداية نشير الى أن العقد الموقع مع شركة رامن التجارية يشير إلى أنه في حال تسلم دفعة من المبالغ عليها إظهار كشوفات وإيصالات من المحطات التلفزيونية والإذاعية التي وضعت فيها الإعلانات والـ (spots وغيرها لتقوم المفوضية بتدقيقها ومن ثم تحويل دفعة المبالغ إليها.

بالنسبة للإيصالات وتأكيدات النشر فإن ذلك لم يحصل سوى في المرة الأخيرة وبشكل يثير علامات استفهام عما إذا كانت الإدارة الانتخابية تعرف كيف تتعامل مع أجهزة الإعلام.

السيد عاروري لم يقدم مثل هذه الإيصالات بشكل منظم والإدارة الانتخابية لم تطالبه بالوثائق التي تثبت قيامه بإنجاز متطلبات العقد لتتمكن من تسديد الدفعة الثانية أو الثالثة والأخيرة له.

إيصالات أو تأكيدات المحطات الإذاعية جاء بعضها ضمن (رسائل مفبركة) فيها الكثير من الغموض أو في جدول مكتوب فيه من ١٠-١/٢٧/ ٢٠٠٥ ومختوم من (شبكة الإعلام العراقية) واختام أخرى ملغاة كما قيل لنا في شبكة الإعلام وهذه لها قصة سنذكرها لاحقاً.

أما رسائل القنوات التلفزيونية فجاءت عامة ومبهمة واليكم بعض التفصيلات:

محطات التلفزيون والفضائيات

وصلت إلى المفوضية (لا ندري كيف؟) تأكيدات من (٧) محطات تلفزيونية بأنها عرضت (سبوتات) خاصة بالمفوضية.. كان السيد فراس عاروري قد أتى بها إلى المفوضية.

هذه الرسائل تنص على إنها عرضت ألـ((spots في ١٠-٢٠٠٥/١/٢٩ على شاشتها.. علماً أن المفروض أن تقدم (شركة رامن) كل أسبوع إيصالات وتقارير كاملة وإثباتات مؤيدة من المحطات تنص على عرض تلك المواد على شاشاتها وأوقاتها وأزمانها وجميع التفاصيل الأخرى.. لا ندري كيف أن الإدارة الانتخابية لم تسأله عن ذلك ودفعت له نسبة الـ(٢٥٪) من العقد المقسم إلى أربعة أقسام؟.. يبقى السؤال مطروحاً دون جواب..

تحليل رسائل الـ(٧) محطات تلفزيونية

أولاً: قناة آشور الفضائية

في رسالة جلبها السيد فراس عاروري من قناة آشور الفضائية "كما ادعى" وبدون رقم وتاريخ وربما (ختم) لا ندري من أين، ذكر فيها ما يلي:

"نؤيد بث الإعلانات الخاصة بدائرتكم عبر قناة آشور الفضائية (١٩١) مرة للفترة بين ١٠-١/٢٩/ ٢٠٠٥ صادرة من رئيس الإدارة الانتخابية إلى فضائية آشور وفيها نسخة من رسالتها لمعرفة الحقيقة، ختمت الفضائية الآشورية على (صحة) الكتاب وصحة التثبت ولم نجد أي تاريخ للكتاب الآشوري.

أثناء التدقيق اتصلنا بالسيد (..) واستفسرنا منه عن (عدد) المرات التي أذاعت الـ((spots العائدة للمفوضية في قناتهم فاستمهلنا ساعتين وعاد واتصل بنا وقال (١٣٢) مرة في الفترة من ١٠-٢٠٠٥/١/٢٩ وطلب منا أن نرسل له رسالة ليجيب عليها بالتفصيل. (ملحق رقم -٩-) رسالة آشور القديمة والجديدة.

إذن هناك فرق ٥٩ مرة والجميع يعلم كم يكلف ذلك من مبالغ؟؟ هذا المثل يمكن أن ينسحب على الفضائيات الأخرى طبعاً.

ثانياً: قناة الديار الفضائية

في الرسالة التي أتى بها السيد فراس عاروري من قناة الديار الفضائية (بدون تاريخ كما هي العادة) قالت القناة:

نؤيد لكم بأن قناتنا قامت ببث إعلاناتكم لفترة من ٢٠٠٥/١/١٠ لغاية ٢٠٠٥/١/٢٩ وبعدد (١٢٨) مرة.. (ملحق رقم -١٠-)

في رسالة للتأكيد من قبل الإدارة الانتخابية رقم (٢٦١) في ٢٠٠٥/١/٢٤ أيدت القناة صحة صدور كتابهم رقم ٢٩٨ (لا يوجد تاريخ) أثناء الاتصال بالقناة والاستفسار من السيد (..) قال لقد (نسيت) كم مرة لأن لدينا (الكثير) من الإعلانات!!

ارسلنا رسالة للسيد (....) مدير القناة.. وقد أجاب برسالة (ملحق رقم -١١-) قال فيها إنهم لا يعرفون كم مرة (!!!) أذاعوا إعلانات المفوضية.

ثالثاً: تلفزيون الحرية AL-Huriya

في رسالة وصلت إلى المفوضية من التلفزيون المذكور بعدد ٤٠ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ قالت ما يلي:

"نود أن نعلمكم بأنه تم عرض إعلاناتكم على شاشة تلفزيون الحرية خلال الشهر الواحد لسنة ٢٠٠٥ وبواقع (٣١٦) ثلاث مئة وست عشرة مرة (أي ١٦ مرة في اليوم!!) وعدا ذلك تم بث الإعلانات عدة مرات مجاناً. (ملحق رقم -١٢-).

الإدارة الانتخابية أرسلت "الرسالة الموحدة" برقم ٢٦٢ في ٢٠٠٥/٤/٢٤ تسأل القناة المذكورة عن صحة رسالتها فورد إلى المفوضية هامش يؤيد ذلك.

لم نستطع الاتصال بالتلفزيون المذكور نظراً لعدم وجود أي رقم هاتف أو عنوان.

المهم هناك سؤال كيف وصلت الإدارة الانتخابية إلى عنوان هذه المحطة وقدمت جوابها إلينا وعندما سألنا الإدارة عن عنوان المحطة أنكرت معرفتها به؟؟ أسئلة لم نستطع إيجاد جواب لها.

رابعاً: قناة السومرية

في كتاب هذه القناة (لا عنوان ولا رقم هاتف ولا أي شيء) قالت القناة بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٢ إلى المفوضية:

"نود أن نعلمكم أن قناة السومرية قد نشرت إعلاناتكم (١٤٠ مرة) وشكراً..."

الإدارة الانتخابية بعثت بـ(رسالتها الموحدة) برقم ٢٦٤ في ٢٠٠٥/٤/٢٤ "للاستفسار" عن صحة كتاب السومرية.. أجابت السومرية مؤيدة صدور كتابنا في حين كنا نرغب أن يتم تأييد صدور كتابهم هم؟ وهكذا قالت ريتا سوكرات قسم الإعلام والتسويق في القناة "نؤيد صحة صدور هذا الكتاب (كتاب المفوضية) المرقم أ/٢٦٤ المؤرخ ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٥.. نتوق لنسأل؟ ماذا فعلنا؟؟..

إن كتاب السومرية بمجمله "مزيف" وغير صحيح.. فكل شخص يستطيع الاتيان بأحسن منه.. والكومبيوتر موجود فلا ختم ولا توقيع صحيحين ولا أي شيء. (ملحق رقم -١٣-).

أجرينا اتصالاً بالسيد (..) مسؤول السومرية في بغداد وأرسلنا له رسالة طلبنا فيها إبلاغنا عن عدد المرات التي أذاع فيها إعلان المفوضية.. وعدنا خيراً دون جواب.

أثناء وجودنا في بيروت أجرينا اتصالاً بـ (..) وسألناها عن الموضوع فقالت إنها حاضرة للمساعدة وستقوم بتكليف مدير الإعلانات في بيروت ليوفر لنا جميع المعلومات عن عدد المرات التي أذيعت إعلانات شركة (موج البحر) (المشتقة من رامن) العائدة للمفوضية.. وفعلاً وصلنا بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٩ الكتاب المرفق طياً من قناة السومرية وفيه تفصيلات عرض الإعلانات.. في الكتاب الذي جاء به السيد عاروري ذكر أن عدد المرات التي أذاعت إعلانات المفوضية هو (١٤٠) مرة، أما الرسالة المرسلة إلينا فكانت (١٢٢) مرة وهذا ما يظهر الغش المستعمل في هذا المجال. (ملحق رقم -١٤-).